مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا. والصلاة والسلام على محمد النبي العربي الذي قلَّده الله أمانة التبليغ والبيان وعلى آله وصحابته.

وبعد: فهذه محاضرات في «أصول الفقه» ألقيت على طلاب السنة الرابعة في كلية الحقوق بجامعة دمشق نمت في ظل التجربة، والمحاولة الجادة في أن يكون هذا العلم قريب المأخذ، سهل التناول بالقدر الذي يسمح به الوقت والتكامل المنهجي.

فلقد لاحظت من خلال معاناتي لمادة الأصول منذ الدراسة الشرعية في المرحلة الثانوية والجامعية وحلق أهل العلم و في أثناء تحضيري لرسالة الدكتوراه «تفسير النصوص في الفقه الإسلامي» بكلية الحقوق في القاهرة، وفي مزاولتي لتدريس المادة منذ أربع سنوات في كليتي الشريعة والحقوق بجامعة دمشق: أن علم أصول الفقه ـ وهو في القمة منزلةً بين علوم الشريعة وأثراً في عالم القانون ـ لابد له من عرض مبسط يقرب المعلومات للدارس، دون أن يبخل عليه بالقدر الوافي من المعرفة والإكثار من التطبيقات.

لذا حاولت أن أسلك في عرض المعلومات سبيل السهولة والتوضيح، وأكثرت من ضرب الأمثلة التطبيقية ليكون ذلك عونًا على فهم القاعدة، وطريقًا لتكوين الملكة التي بها تدرك أسرار التشريع وارتباط الأحكام الفرعية بالأصول.

ولئن كانت قواعد الأصول تتسم بشيء من التحديد، إن ذلك لا يعني وجوب الالتزام بصيغة معينة لتعريف ما، فإن المراد هو الوصول إلى المعنى وإن اختلفت طريقة الأداء، ما دام ذلك في حدود الضبط والحفاظ على سلامة ذلك المعنى الذي وضع له التعريف.

ولئن كان تعدد الأمثلة ـ كما أسلفت ـ تحمل عليه الرغبة في إيضاح القاعدة وسهولة التطبيق عند محاولة استخراج الأحكام من النصوص: إن ذلك لا يعني أيضًا وجوب الالتزام بكل تلك الأمثلة، بل يكفي من ذلك القدر الذي به تفهم تلك القاعدة التي كان من أجلها التمثيل، كما تعرف به طريقة العلماء في الاستنباط.. إلا إذا كانت هنالك مزية للإتيان بأكثر من مثال، أو كان هنالك غرض يتعلق بمثال بعينه لما له من أهمية ترتبط بالموضع الذي يدور حوله الكلام.

وأخيرًا، إني لأرجو أن تؤدي هذه الصفحات التي تناولت فيها بإيجاز مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط، بعضًا مما يجب أداؤه حقّاً لثقافتنا وثروتنا التشريعية العظيمة التي جاءت بلسان عربي مبين وكانت لخير الإنسانية جمعاء.

والله المسؤول أن يجنبنا مزالق الهوى ومتاهات الانحراف، وأن يقف بنا على الجادة في خدمة شريعته، والعمل لما فيه خير هذه الأمة، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

دمشق في ١/ ١٠/ ١٣٨٧هـ

الموافق ١/ ١/ ١٩٦٨م